واشنطن : إنهاء السودان لعلاقته مع بيونغ يانغ يُزيلهُ عن اللائحة السوداء

ترامب : الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني لن يضر بمحادثات كوريا الشمالية

الرئيس الأميركي دونالد ترامب

واشنطن – «وكالات» : قال الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الإثنين، إن «الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران لن يكون له أي تأثير سلبي على محادثاته النووية القادمة مع كوريا الشمالية»، وأضاف أنه «مستعد للتفاوض بشأن اتفاق نووي جديد مع طهران».

وقال ترامب في مؤتمر صحفي عندما سُئل إن كان الانسحاب من الاتفاق مع إيران سيرسل بإشارة خاطئة إلى بيونغ يانغ: «أعتقد أنه يبعث بالرسالة الصحيحة.. تعرفون أن هذا الاتفاق سينتهي سريانه خلال سبعة أعوام، وسيكون لإيران مطلق الحرية في المضي قدما وإنتاج أسلحة نووية».

ولم يفصح ترامب إن كانت الولايات المتحدة ستنسحب من الاتفاق النووي قبل المهلة التي تنتهي في 12 مايو لاتخاذ قرار قائلا: «سنرى ماذا سيحدث»، لكنه عبر عن عدم رضاه إزاء الاتفاق.

وقال الرئيس الأميركي: «هذا ليس وضعا مقبولا. إنهم لا يجلسون مكتوفي الأيدي. إنهم يطلقون صواريخ يقولون إنها ليست لمجرد الاستعراض. لا أعتقد ذلك». وأضاف: «هذا لا يعني أننا لن نتفاوض بشأن اتفاق حقيقي».

من ناحية أخرى أعلن مسؤول أميركي كبير طالبا عدم الكشف عن اسمه الإثنين أن على السودان «إنهاء أي علاقة تجارية» مع كوريا الشمالية قبل بدء مفاوضات لإزالة الخرطوم عن اللائحة الأميركية السوداء لـ«الإرهاب».

وليس هناك علاقات دبلوماسية بين السودان وكوريا الشمالية منذ سنوات، لكن بعض منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان تؤكد على وجود تعاون عسكري بين البلدين.

وتعتبر واشنطن أن «على السودان أن يعطي ضمانة كاملة بقطع علاقاته مع بيونغ يانغ».

وقال المسؤول لوكالة فرانس برس «من المهم قبل أي شيء وقف أي علاقات تجارية مع كوريا الشمالية».

وأضاف «لا تعاملات بعد الآن، نقطة على السطر. أعطونا الدليل أنكم أوقفتم ذلك فعليا. هذا ما يجب أن يقوموا به».

وأكدت وزارة الخارجية السودانية في بيان الأحد «عدم وجود أي تعاملات له مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية سواء كانت في القطاعات المشمولة بالعقوبات أو أي قطاعات أخرى».

ورفعت واشنطن في أكتوبر الحظر التجاري الذي فرضته على الخرطوم منذ عقود، الا انها أبقت البلد على لائحة «الدول الداعمة للإرهاب» التي تتضمن أيضاً كوريا الشمالية وسوريا وإيران.

وتشير المصارف السودانية إلى أن «هذا الأمر يعيق العلاقات التجارية بين المصارف العالمية والسودانية ويبطئ الانتعاش الاقتصادي في البلاد التي تشهد تضخماً مستمراً في الأسعار وديناً عاماً مرتفعاً بالإضافة إلى خسائر في العائدات النفطية».

وتؤكد الخرطوم التزامها بكل قرارات مجلس الأمن الدولي ضد كوريا الشمالية.

وفي 1997، فرضت واشنطن عقوبات على السودان الذي كان متهما بدعم المجموعات متشددة، وقد اقام مؤسس تنظيم القاعدة أسامة بن لادن في السودان بين 1992 و1996.

وبعد عقود من التوتر، تحسنت العلاقات الدبلوماسية بين واشنطن والخرطوم في عهد الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما وبعدها مع رفع الرئيس الحالي دونالد ترامب العقوبات عن السودان العام الماضي.

وتأثرت مالية البلاد بشدة بعد استقلال جنوب السودان عام 2011، الذي حرم الشمال من حوالي 75% من عائدات السودان النفطية.

أرمينيا: باشينيان يتهم الحزب الحاكم بعرقلة انتخابه

زعيم المعارضة الأرمينية نيكول باشينيان

«وكالات» : تواقد آلاف المتظاهرين أمس الثلاثاء الى يريفان قبيل تصويت النواب لانتخاب رئيس وزراء جديد، في وقت اتهم زعيم المعارضة نيكول باشينيان الحزب الجمهوري الحاكم بالسعي لعرقلة ترشحه.

وأكد باشينيان في مقطع فيديو بث ليلاً ان «خلال اجتماع هذه الليلة بقيادة سيرج سركيسيان رئيس ارمينيا سابقاً واصبح رئيساً للوزراء قبل أن يستقيل في 23 ابريل، قرر الجمهوريون تعطيل انتخاب رئيس وزراء اليوم»، داعيا المتظاهرين للنزول إلى الشارع.

وأفاد مراسل وكالة فرانس برس إن «آلاف المتظاهرين تجمعوا في يريفان صباحا.

ومن المتوقع أن «ينتخب البرلمان رئيس وزراء جديد خلال جلسة استثنائية يعقدها اليوم الثلاثاء بدءا من الساعة 8 بتوقيت غرينتش.

وباشينيان 42 عاماً الذي يتزعم الحركة الاحتجاجية المعارضة التي تهز ارمينيا منذ 13 ابريل هو المرشح الوحيد للمنصب ويحظى بدعم 3 من اصل 4 احزاب ممثلة في البرلمان، لكن ينقصه بضعة اصوات.

شؤون

الرئيس نال ثقة

«انتقل المجلس لمناقشة الاستجواب الموجه إلى سمو رئيس مجلس الوزراء، وبعد الانتهاء من المناقشة لم يتقدم أحد بأي طلبات أو اقتراحات، وبذلك يكون الاستجواب منتهيا ويرفع من جدول الأعمال».

الرشيدي : منذ دخولي

وسيتنج منتجات بمواصفات عالمية والذي سينقل المنشآت النفطية الكويتية إلى مقدمة شركات التكرير في العالم.

وأوضح أن مشروع الوقود البيئي الذي يعد من أهم مشاريع الكويت الحيوية، ويتم تنفيذه من قبل شركة البترول الوطنية حقق وفرا للمال العام بلغ 11 مليون دولار نتيجة استيراد «الجازولين»، خلال الفترة من أبريل 2017 حتى فبراير 2018 لتغطية حاجة السوق المحلي.

وأفاد بأنه من خلال استيراد البنزين من الخارج فإنه قد تم توفير المال العام، وليس كما ذكره النائبان المستجوبان بأنه هدر للمال العام، مضيفا انهما «افترضا ان الكويت تخسر نتيجة قيام شركة البترول الوطنية بإغلاق مصفاة شعيبة، وأنا أؤكد ان هذه المسألة ليست مجالا للافتراضات».

وأشار في هذا الصدد إلى بلوغ الوفر 2014-2015 بلغ نحو 11 مليون دينار، وفي عام 2015-2016 بلغ الوفر نحو 15 مليون دينار، وفي عام 2016-2017 بلغ نحو 9 مليون دينار.

وبين أن مشروع الوقود البيئي خلق فرصا وظيفية للشباب الكويتي حيث تم توظيف 537 كويتيا حتى الآن في الشركة وسيتبع ذلك توظيف مجموعة أخرى من الشباب الكويتي في مرحلة التشغيل.

وشدد على انه «لم يتم اسقاط غرامات التأخير عن أي من مقاولي مشروع الوقود البيئي»، مؤكدا أنه «من باب الشفافية تم تزويد ديوان المحاسبة والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط بتقارير شهرية عن سير العمل في مشروع الوقود البيئي».

وفي هذا الشأن بين أنه لم يدفع أي مبلغ للمقاولين دون سند تعاقدي، مشيرا إلى أن النائبين المستجوبين استقيا بيانات المحور المتعلق بمشروع الوقود البيئي في صحيفة الاستجواب من تقرير ديوان المحاسبة لعام 2015-2016 والذي قد مضى عليه عامان.

وقال الرشيدي «تقلدت منصبي الوزاري منذ مدة قصيرة لم تصل حتى تاريخ اليوم بعد إلى 100 يوم عمل، في حين أن الموضوعات والمسائل التي يثيرها الاستجواب تمتد إلى سنوات طويلة خلت، وقد تعاقب عليها عدد غير قليل من الوزراء السابقين».

وأوضح ان الاستجواب بني على ملاحظات، ولم يقم على اية مخالفات، مع أن الفرق بينهما كبير سواء من حيث السند أو من حيث الأثر القانوني.

أضاف أن «الاستجواب بني كذلك على سند من أن إجابات الوزير على الأسئلة البرلمانية للنائبين إجابات مغلوطة، تتضمن تضليل ممثلي الأمة أو ادعاء التجاهل، علما بأن الاستجواب كأصل عام ليس مكانا للتعقيب على الإجابة عن الأسئلة البرلمانية».

وذكر أن «عددا غير قليل من الموضوعات والمسائل التي يثيرها الاستجواب، لم يسبق للنائبين أن سألا عنها أو تطرقا إليها بأية صورة من الصور، كما أن جانبا منها ينصب على دراسات أو توجهات لقرارات لم تتخذ بعد»، معتبرا إياها «من قبيل النيات التي لا ينبغي أن تكون محلا للسؤال فما بالكم بالاستجواب».

أضاف «أليت على نفسي منذ دخولي بالحكومة العمل على الإصلاح ما استطعت، والتزاما مني بالدستور والقانون والتعاون مع المجلس إيمانا بمبادئ الشراكة في تحمل مسؤولية الإصلاح».

وأعرب في رده على محاور الاستجواب عن إيمانه بحق المجلس في الرقابة الدستورية على الأنشطة، مؤكدا في الوقت ذاته الحرص على الرد على الأسئلة البرلمانية.

وعرض احصائية حول جدول الأسئلة البرلمانية الموجهة إلى وزير النفط خلال الفصل التشريعي الـ15 بين فيها ان اجمالي عدد الأسئلة البرلمانية 153 سؤالا، وتم الرد على 151 سؤالا وسؤالين فقط لم يتم الرد عليهما، علما ان هذين السؤالين ضمن المدد التي نصت عليها اللائحة الداخلية لمجلس الأمة وبنسبة بلغت 98,6 في المئة.

ولفت إلى أن القطاع النفطي يبدي أكبر تعاون مع ديوان المحاسبة، ودائما ما يحصل على مراكز متقدمة، فيما يخص الرقابة بالتعاون مع الديوان على الجهات الحكومية في الدولة.

وحول المحور الوارد في الاستجواب بشأن تشغيل مصفاة (فيتنام)، كشف الوزير الرشيدي أنه تم استكمال بناء مصفاة فيتنام وتشغيل الوحدات المساندة للمصفاة التي تعد أحد أهم مشاريع التكرير في قارة آسيا.

وأضاف أن «شحن النفط الكويتي إلى مصفاة فيتنام قبل التشغيل أمر طبيعي، وحقق أرباحا للمشروع بمبلغ 50 مليون دولار».

وأوضح ان الإنتاج الأولي لمصفاة فيتنام يبدأ الشهر الحالي في حين يبدأ الإنتاج التجاري في يوليو المقبل تمهيدا إلى الوصول لنسبة 100 في المئة من الطاقة التكريرية لمصفاة فيتنام.

وبين أن «الكويت ستحتفل مع شركائها في مشروع فيتنام منتصف شهر مايو الحالي، مؤكدا وجود كوادر كويتية تعمل في مشروع فيتنام».

وذكر أن مشروع مصفاة فيتنام هو مشاركة من شركة البترول الكويتية العالمية وشركاء عالميين ممثلين بشركة يابانية وشركة فيتنامية، موضحا أن حصة (البترول الكويتية) من هذا المشروع بلغت نسبة 35,1 في المئة.

وأفاد بأن تكلفة المشروع لم تتجاوز الميزانية المخصصة له، موضحا أن المشروع يعمل الآن بطاقة بلغت نسبتها 50 في المئة، بانتظار استكمال الوحدات التكميلية لهذه المصفاة حتى تعمل بكامل طاقتها التكريرية التي ستبلغ 100 في المئة.

وحول المحور الوارد في صحيفة الاستجواب المتعلق بالدخول في مشاريع استثمارية اعتبرها النائبان المستجوبان «خاسرة»، واتخاذ قرارات استراتيجية متضاربة ذات تكلفة باهظة على المال العام، أوضح الوزير الرشيدي أن المجلس الأعلى للبترول وجه بدراسة إعادة هيكلة القطاع النفطي مبينا أن هذه الدراسة لا زالت في مراحلها الأولية.

وبشأن ما أثاره النائبان بشأن الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كيبك)، أكد أن «شركة (كيبك) قائمة ولم يتم إلغاء كيانها»، مضيفا أنها تعمل في مجال الاستكشاف والإنتاج، وقد حققت أرباحا «وإن ليست كل مشاريعها ناجحة».

وعن الشركة الكويتية الجديدة للمتاجرة والتسويق للمنتجات النفطية لمشروع مصفاة (دقم) في سلطنة عمان، بين أنه «في حال إنشائها ستكون خاضعة لجميع الجهات الرقابية سواء داخل المؤسسة أو خارجها على غرار ما هو متبع مع شركة البترول العالمية الكويتية».

وفيما يتعلق بما اعتبره النائبان تقصيرا وتقاعسا عن استرداد الأموال العامة المصروفة دون وجه حق، لتغطية أتعاب مكاتب محاماة المتهمين في صفقة (الداو) الوارد في صحيفة الاستجواب، أشار الرشيدي إلى وجود التزام قانوني مفروض على مؤسسة (البترول) والشركات التابعة لها بتحمل تكاليف اتعاب المحاماة للدفاع عن العاملين بموجب قواعد سلوك العمل.

وبين أن هناك نظاما في مؤسسة البترول الكويتية يتعلق بقواعد سلوك العمل، وهناك مادة في قانون المؤسسة تتعلق بتعويض العاملين في حال وجود ادعاء مدني أو جنائي بسبب أداء الموظف لمهامه، أو تنفيذا لطلب المؤسسة، موضحا أنه في هذه الحالة تتحمل المؤسسة جميع المصروفات وأي مبالغ يتم سدادها لتسوية أي دعوى تم رفعها أو نفاذا لحكم قضائي صدر.

وحول المحور الذي رأى فيه النائبان المستجوبان وجود تفريط وتقصير في إيقاف هدر الأموال العامة، بعدم اتخاذ الاجراءات المناسبة الكفيلة بإيقاف الـ(باكيجات) المليونية الوارد في صحيفة الاستجواب، قال الوزير الرشيدي إن نظام التقاعد صدر بقرارات من مجلس الإدارة في عام 2007.

أضاف انه «تم تجميد نظام التقاعد بقرار من مجلس الإدارة بتاريخ 24 أغسطس 2016»، مبينا أن «أنظمة التقاعد لا تقتصر على القياديين وإنما طبقت كذلك على العاملين في الفترة من عام 2009 حتى عام 2013».

وعن استحقاق الإجازات وصرف البدل النقدي أوضح الوزير أن «ما تم عمله هو توحيد أسس صرف البدل النقدي لجميع الموظفين في مؤسسة (البترول)»، مبينا أن «بعض الشركات التابعة للمؤسسة كانت تتفاوت في موضوع نظام الإجازات».

وذكر أنه «تم توحيد نظام الإجازات تلتزم فيه الشركات التابعة لمؤسسة (البترول) والموظفين أيضا»، مشددا على أن «النظام الحالي لا يسمح بأن يتجاوز رصيد إجازات الموظفين أكثر من سنتين».

وفيما يتعلق بشركة (ايكويت) للبتروكيماويات أفاد الرشيدي بأن «اتفاقية المشاركة مع (إيكويت) نصت على إعطاء ثلاثة مناصب للكويت في الشركة، هي رئيس مجلس الإدارة والرئيس المالي ونائب الرئيس التنفيذي».

أما بشأن ما اعتبره النائبان استمرارا في إهدار الأموال العامة بصرف مكافآت نهاية خدمة مبالغ فيها للوافدين الوارد في صحيفة الاستجواب، بين الوزير أن مؤسسة (البترول) قامت بتعديل نظام مكافأة نهاية الخدمة للعاملين لديها من غير الكويتيين.

وأكد أن (البترول) الكويتية وشركاتها التابعة تتبنى سياسة تكويت الوظائف، وتولي اهتماما بالغا بالعمالة الوطنية لافتا إلى توظيف ما يزيد عن خمسة آلاف كويتيا في القطاع النفطي خلال السنوات الثلاث الماضية، وانه سيتم تدريجيا وبعد تشغيل المشاريع النفطية توظيف 6845 كويتيا خلال السنوات الخمس المقبلة.

وحول المحور الذي اعتبر فيه النائبان وجود تهميش وسحب لصلاحيات المجموعات القانونية بالشركات النفطية، أوضح الوزير الرشيدي أن ما تقوم به مؤسسة (البترول) الكويتية وشركاتها التابعة هو دراسة وضع لائحة للتعامل مع المكاتب القانونية.

وأكد أن (البترول) لم تخسر إلا قضيتين من أصل 220 قضية تم رفعها في المحاكم، لافتا في الوقت ذاته إلى أن المؤسسة لم تقم بتعطيل أي حكم قضائي صادر ضدها، بل قامت بتنفيذ جميع الأحكام القضائية الصادرة ضدها، ما عدا حكمين قضائيين جاري تنفيذهما.

وفي ختام كلمته أكد الرشيدي التزامه بتطبيق القانون والعمل وفق اللوائح والنظم، مشددا على حرصه على الأموال العامة وعدم التفريط بها.

وكان النائب عمر الطبطبائي قد انتقد في مرافعته، التأخير في إنجاز مشروع الوقود البيئي النظيف، الذي يعد أحد أكبر المشاريع التنموية في البلاد وأعلاها تكلفة على الدولة بطاقة إنتاجية تبلغ 800 ألف برميل وتكلفة 3,095 مليار دينار.

وقال الطبطبائي إن الموعد المفترض لانتهاء مشروع (الوقود البيئي) في شهر أبريل 2018، في حين المشروع وفق تقرير ديوان المحاسبة الصادر في شهر أكتوبر الماضي سيتأخر حتى عام 2020.

وزعم وجود «تضارب في تصريحات قيادي (النفط) حول موعد الانتهاء من المشروع، الأمر الذي أدى إلى استمرار استيراد الدولة للبنزين بتكلفة عالية».

وقال إن تكلفة استيراد البنزين من شهر أبريل من العام الماضي إلى شهر فبراير من العام الحالي بلغت حوالي 350 مليون دولار، وفي حال استمرار ذلك منذ شهر فبراير الماضي وحتى شهر يناير عام 2021 وهو الموعد المتوقع لانتهاء المشروع فإن التكلفة التقديرية للاستيراد ستصل إلى نحو 1,300 مليار دولار.

وانتقد الطبطبائي ما اعتبره «تسبب بعض قيادات القطاع النفطي بإلحاق ضرر كبير على المال العام، إثر تلاعبهم بالتصاريح حول تواريخ انتهاء المشاريع ووجود تجاوزات مالية كبيرة عليهم إلى جانب ذلك».

وبين أن «تأخر مشروع الوقود البيئي أدى إلى ضرر جسيم على المال العام، نتيجة استمرار الحاجة لشراء البنزين وتحصيل المال العام نسبة افتراضية من فوائد مليارات الدولارات التي تم اقتراضها من البنوك، وتسديد القروض من أموال الدولة، بدلا من السداد من عوائد المشروع والالتزام بدفع رواتب العاملين بالمشروع على الرغم من تأخره، إضافة إلى وجود غرامات تأخير منصوص عليها».

واستعرض النائب الطبطبائي تصريحا لسمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء، يؤكد فيه محاسبة المتسببين في تأخير المشاريع داعيا سموه إلى «تطبيق ذلك على أرض الواقع».

وعن محور الدخول في مشاريع استثمارية خاسرة أشار النائب المستجوب إلى مشروع تطوير حقلي (الما وغالية) النفطيين الذي نتجت عنه خسائر بمئات الملايين، ورأى أن «إجمالي خسائر المشاريع الاستثمارية من الإدارة الحالية لمؤسسة البترول الكويتية بلغ نحو 1,200 مليار دولار».

وذكر أن ديوان المحاسبة أشار في تقرير له أنه تم الدخول بمشروع (الما وغالية) دون دراسة جدوى إضافة إلى وجود تحفظ من قبل اللجنة المختصة بتقييم المشروعات.

وقال إن الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية (كوفبيك) خسرت ن نتيجة تهور قيادي (النفط) في الدخول بمغامرة مرفوضة اقتصاديا على حساب المال العام.

وأشار الطبطبائي إلى قرارات القيادات النفطية بتأسيس شركات نفطية بمليارات الدولارات، وقاموا لاحقا بدمجها مما حمل المال العام بحسب قوله مبالغ كبيرة من خلال الـ(باكيجات) المليونية للقياديين.

وذكر انه بالرغم من صدور قرار من مجلس الوزراء بإيقاف نظام صرف البدل النقدي مقابل الاجازات، إلا أن هناك قيادات نفطية «ناقضت هذا القرار ولم تلتزم بتقليل وترشيد النفقات».

وانتقد ما اعتبره تجاوزات ادارية وتعديات على المال العام من قبل بعض قيادات القطاع النفطي وعدم تعاونهم مع العاملين في القطاع، مؤكدا أن الاستجواب «جاء بناء على قسم عظيم» ودفاعا عن الأموال العامة واهتماما وحرصا على القطاع النفطي.

من جهته ألقى النائب عبدالوهاب البابطين باللائمة على وزير النفط وزير الكهرباء والماء بخيت الرشيدي، بسبب تأخير تشغيل مصفاة فيتنام، «منذ كان رئيسا تنفيذيا لمجلس إدارة شركة البترول الكويتية العالمية، مما كلف الدولة خسائر تقدر نحو 9 مليارات دولار» على حد قوله.

وتساءل النائب البابطين عن أسباب التأخير في تشغيل مصفاة فيتنام وما أسماه بـ«التخبط غير العادي» عن مواعيد افتتاح المصفاة، متسائلا أيضا عما ادعاه بشأن «باخرة (ميلينيوم) التي أبحرت بمليوني برميل نفط».

وذكر أن التكلفة الإجمالية لمشروع مصفاة فيتنام بلغت 9,2 مليار دولار وحصة دولة الكويت منها بلغت 35 في المئة تعادل 3,220 مليار دولار موضحا أن الدولة دفعت 46 في المئة من قيمة المبلغ أي ما يعادل 1,481 مليار دولار.

وتابع أن الكويت أخذت قرضا بنسبة 54 في المئة من قيمة المبلغ يعادل 1,738 مليار دولار، مؤكدا ضرورة محاسبة وزير (النفط) لأنه حسب رأيه «لم يعالج ملاحظات تمت في عهد وزير سابق ولأنه كان رئيسا تنفيذيا سابقا في شركة البترول الكويتية العالمية قبل أن يتولى مهام منصبه الوزاري».

أضاف أن «الرشيدي أكد في تصريحات سابقة حينما كان رئيسا تنفيذيا لشركة البترول الكويتية العالمية، أن العمل على تشغيل المصفاة يسير وفق المخطط له في منتصف يناير 2017، كما أعلن موعد تشغيل مصفاة فيتنام في شهر يوليو من العام الماضي بطاقة 200 ألف برميل يوميا».

وأشار إلى توضيح نائب رئيس الوزراء الفيتنامي في تصريح له في منتصف مايو من العام الماضي، أن تشغيل المصفاة سيتأخر حتى الربع الأول من العام الحالي.

وقال البابطين إن شركة البترول الكويتية العالمية حملت تسع بواخر بمبلغ 900 مليون دولار أرسلت إلى مصفاة فيتنام، متسائلا «هل اشتغلت مصفاة فيتنام أم لا وماذا عن مبلغ الـ900 مليون دولار».

وادعى أن تأخر تشغيل مصفاة فيتنام طوال هذه المدة «كلف المال العام 1,382 مليار دولار، نتيجة تأخيرها منذ تصريحه قبل 13 شهرا حينما كان الرشيدي رئيسا تنفيذيا لشركة البترول الكويتية العالمية».

وعن محور (الداو) ادعى النائب البابطين أنه «تم دفع مبلغ من الميزانية العامة للدولة قيمته 400 ألف دينار، أتعابا للمحامين للترافع عن متهمين سبق أن أدينوا من لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية، وتمت إحالتهم من قبل مجلس الوزراء إلى النيابة العامة».

وذكر أن تقرير لجنة (حماية الأموال) البرلمانية بشأن قضية (الداو) احتوى على 72 مستندا، وما وصل إلى النيابة العامة 12 مستندا، متسائلا «أين ال 60 مستندا؟» مشيرا إلى أن قضية (الداو) كلفت الدولة 1600,2 مليار دولار.

وحول محور برنامج تطوير القياديين في مؤسسة البترول الكويتية أفاد بأنه تم عام 2013 توقيع عقد بين المؤسسة وشركة خاصة بشأن برنامج تدريبي مدته خمس سنوات بقيمة 10,895 ملايين دينار، علما أن هناك مركزا تدريبيا في مؤسسة البترول الكويتية.

وادعى البابطين أن هذه الشركة التي تم التعاقد معها غير مؤهلة وتحقق صافي خسائر سنوية، علما أن هذا العقد لايزال ساريا حتى يومنا هذا.

وأشار إلى توقيع شركة الخدمات النفطية عقدا مع إحدى الشركات الخاصة لتدريب موظفيها في 23 يوليو 2013، وبعدها بيوم واحد أي في 24 يوليو تمت تصفية شركة خدمات القطاع النفطي متسائلا «لماذا هذا الهدر في المال العام».

وقال البابطين إن مرور ستة أشهر على تعيين وزير (النفط) لا يعني إعفاءه من المساءلة، مؤكدا أن الاستجواب «ليس موجها لشخص الوزير إنما لصفته، فكل الاحترام والتقدير له فنحن نعمل بتجرد تام».

وأكد أن الاستجواب جاء عملا بنص المادة (100) من الدستور الكويتي «لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء استجوابات عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم».